

العمل بالشكل الصحيح



رود دي موج

يمكن أن تساعد
ابتكارات المالية
العامة المصممة
بشكل جيد على
حفز الابتكار
وبالتالي النمو في
نهاية المطاف

يدور

نقاش واسع حول الطريقة التي يمكن بها للبلدان أن تزيد فرص نموها الاقتصادي في السنوات المقبلة. وسيظل الكثير يعتمد على نمو الإنتاجية، المدفوع بالابتكار.

وكما وضعت اختراعات مثل الكهرباء ومحركات الاحتراق الداخلي في أواخر القرن التاسع عشر الأساس لزيادة النمو في منتصف القرن العشرين، فإن من شأن الاختراعات من قبيل الطباعة ثلاثية الأبعاد والسيارات ذاتية القيادة والذكاء الاصطناعي أن تمهد الطريق للنمو خلال العقود المقبلة. ويرى بعض المراقبين من أمثال إريك براينجولفسن وأندرو مكافي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أن هناك طفرة نمو كبيرة في الأفق، في حين أن هناك آخرين أقل تفاؤلاً، مثل روبرت غوردن من جامعة نورث وسترن.

ومهما كانت وجهة نظرك بشأن المستقبل، فهناك مسألة واحدة واضحة وهي أهمية السياسات. وعادة ما تنتهج الحكومات مجموعة متنوعة من السياسات لتهيئة بيئة مريحة بالابتكار — من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة، وتنظيم سوق العمل، وقوانين الإفلاس الفعالة. وتؤدي السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق دوراً كبيراً في حفز الابتكار والنمو — شريطة أن تكون مصممة بشكل جيد.

الإلهام والجهد والحوافز

يساعد البحث والتطوير على دفع الابتكار. وتؤدي الحكومات دوراً مهماً في تمويل التعليم العالي والبحوث الأساسية في الجامعات والمختبرات العامة، مما يساعد على النهوض بالابتكار في الشركات الخاصة. غير أن سياسات المالية العامة يمكن أن تؤدي أيضاً دوراً مباشراً في تشجيع الابتكار في الشركات.

وعادة ما لا تستثمر الشركات الخاصة بما فيه الكفاية في البحث والتطوير، وهو ما يرجع جزئياً إلى عدم وجود الحوافز الكافية. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تعود بالنفع على الاقتصاد الأوسع نطاقاً إضافة إلى ما يمكن أن تتحصل عليه الشركة نفسها. وقد تلجأ شركات أخرى إلى تقليد التكنولوجيا في المنتجات الجديدة، التي كثيراً ما تكون مصدر إلهام لابتكارات لاحقة. ونتيجة لذلك، فالباحث من شركة واحدة عادة ما يعود بالنفع في نهاية المطاف للآخرين. غير أن الشركات الخاصة

لا تهتم بإعطاء أي شيء دون مقابل، وبالتالي فإنها لن تنفق ما يكفي على البحث والتطوير. ويمكن التغلب على مشكلة نقص الاستثمار هذه عن طريق توفير حوافز مالية، مثل الخصومات الضريبية والدعم المباشر، التي تخفض تكلفة الابتكار وتشجع الشركات على زيادة الاستثمار. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الحوافز المالية يجب أن تخفّض تكاليف البحث والتطوير التي تتكبدها الشركات بنحو ٥٠٪ لمراعاة المنافع غير المباشرة التي سيحققها الآخرون.

وخلال العقد الماضي، زاد الدعم المالي المقدم لأغراض البحث والتطوير في القطاع الخاص في معظم البلدان. ومع ذلك لا تزال الاختلافات كبيرة، ولا يزال الدعم المقدم أقل عموماً من الحد الأدنى المرغوب والبالغ ٥٠٪. وإذا أقدمت الاقتصادات المتقدمة على زيادة دعمها في شكل خصومات ضريبية أو حوافز أخرى لبلوغ هذا المستوى المستهدف، فإن التقديرات تشير إلى أن البحث والتطوير سيزيد بنسبة ٤٠٪ تقريباً. ومن شأن هذا التوسع أن يزيد إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصادات بنسبة تصل من ٥٪ إلى ٨٪ على المدى البعيد.

إلا أن حجم حوافز المالية العامة ليس وحده ما يهم، حيث إن التصميم والتنفيذ بشكل جيد مهمان أيضاً. وهناك تفاوت كبير بين البلدان في هذا الصدد. ففي أستراليا وكوريا، على سبيل المثال، تخفض الخصومات الضريبية السخية بالفعل تكلفة الاستثمارات الإضافية في البحث والتطوير بنحو ٥٠٪ — مقتربة بذلك من المستوى النظري المثالي. وتقدم ألمانيا دعماً موجهاً لتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات الخاصة. وتمنح بلدان أخرى تخفيفاً ضريبياً على أجور الباحثين. وتشير الدراسات إلى نجاح معظم هذه الحوافز المالية عندما نُفذت بشكل فعال.

ولكن، لا تتسم جميع سياسات المالية العامة بنفس القدر من الفعالية في حفز الابتكار. ولنأخذ، على سبيل المثال، ما يطلق عليه اسم نظم ضرائب براءات الاختراع التي طبقتها كثير من البلدان الأوروبية في الفترة الأخيرة. وتقلل هذه البرامج بشكل كبير العبء الضريبي للشركات والمستحق على الدخل المتحقق من الابتكار (مثلاً من براءات الاختراع)، ولكنها لم تنجح. وعلى الرغم من أنها تكافئ النجاح، فإنها لا تؤدي إلى خفض تكلفة التجارب، مما يؤدي

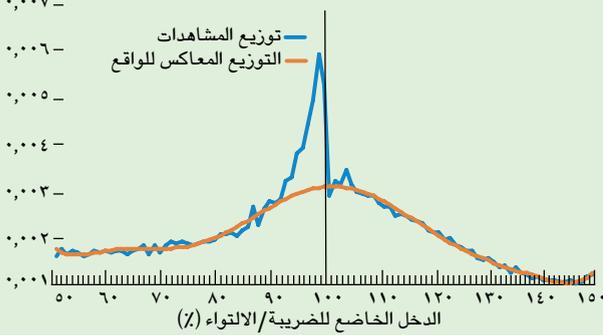


النمو

توقف التنمية

أدت الحوافز الضريبية التي منحتها كوستاريكا للشركات الصغيرة إلى أن تظل الكثير من هذه الشركات صغيرة للاستفادة من المعدل الضريبي المنخفض.

(حصص الشركات والدخول الخاضعة لضرائب مختلفة)



المصدر: دراسة Brockmeyer A., and M. Hernandez. 2016. "Taxation, Information, and Withholding: Theory and Evidence from Costa Rica." Policy Research Working Paper 7600, World Bank, Washington, DC

ملحوظة: يشير الالتواء إلى مستوى الدخل عند حد الإعفاء بالنسبة لدافعي الضرائب العاملين لسابهم للسنوات 2006-2013. والقيمة التي تبلغ 100 على المحور الأفقي تعني أن الدخل الخاضع للضريبة يساوي حد الإعفاء. والمعدل الضريبي فوق حد الإعفاء نسبته 10٪.

ضريبية خاصة للشركات الصغيرة — على سبيل المثال، عن طريق فرض معدل ضريبي منخفض على دخلها. وعلى الرغم من النوايا الحسنة، فإن هذه الحوافز ليست فعالة من حيث التكاليف. وهي تميل في الواقع إلى إعاقة نمو الإنتاجية عن طريق تثبيط الشركات عن التوسع وخسارة الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات الصغيرة. وتتجلى مصيدة الشركات الصغيرة هذه في البيانات المتعلقة بكوستاريكا والتي تظهر تجمع الشركات الصغيرة في محاولة لإبقاء دخلها أقل بقليل من حد الإعفاء للحصول على معاملة تفضيلية (راجع الرسم البياني).

لا تتسم جميع سياسات المالية العامة بنفس القدر من الفعالية في حفز الابتكار.

ولتشجيع ريادة الأعمال، ينبغي أن توجه الحكومات دعم المالية العامة إلى الشركات الجديدة وليس الشركات الصغيرة. فقد عمدت بلدان مثل شيلي وفرنسا، على سبيل المثال، إلى وضع مبادرات فعالة على مستوى السياسات لدعم الشركات المبتدئة الابتكارية. وتكون هذه الحوافز مؤقتة بحكم التعريف. فيمنح الدعم للشركة المبتدئة عندما لا تولد دخلاً كبيراً. وجدير بالذكر أن كثيراً من الشركات الجديدة تتكبد خسائر في مراحلها المبكرة ولا تستفيد من التخفيف البسيط للضرائب المفروضة على الدخل. كما تعتبر القواعد السخية لتعويض الخسائر بالغة الأهمية لأصحاب الأعمال الحرة الذين تواجه مشروعاتهم الناشئة احتمال الفشل إلى حد كبير.

وفي حين لا يدري أحد حقا ماذا سيحدث لنمو الإنتاجية على المدى الطويل، يظل أمر واحد أكيدا وهو أن حوافز المالية العامة الملائمة للبحث والتطوير والأعمال الحرة مهمة لتعزيز وتيرة الابتكار. وفي نهاية المطاف، ستكون الحوافز المصممة والمنفذة بشكل جيد على المستوى الجزئي بالغة الأهمية في استمرار النمو على المستوى الكلي. ■

روود دي موج هو رئيس شعبة السياسات الضريبية في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى طبعة إبريل 2016 من «تقرير الراصد المالي» الصادر عن الصندوق.

في كثير من الأحيان إلى الفشل. وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المعرفة يزدهر من خلال التجربة والخطأ. ففي بعض البلدان، يبدو أن نظم ضرائب براءات الاختراع لم تحدث أي أثر ملموس على البحث والتطوير، في حين أحدثت أثرا في بلدان أخرى مثل هولندا. وأفادت إحدى الدراسات بأن البحث والتطوير زاد بما قيمته 56 سنتا مقابل كل يورو أنفقته الحكومة الهولندية على نظام ضرائب براءات الاختراع. غير أن دراسة أخرى خلصت إلى أن خطة الخصومات الضريبية الهولندية حققت أثرا قدره 1,77 يورو لكل يورو تم إنفاقه. وبعبارة أخرى، يمكن حفز الابتكار بشكل كبير عن طريق تحويل الأموال من نظام ضرائب براءات الاختراع سيء التصميم إلى نظام الخصومات الضريبية المصمم بشكل جيد.

أصدق أشكال المدح

يمثل تقليد التكنولوجيا من الخارج مكونا آخر من مكونات الابتكار، لا سيما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتنشأ عمليات نقل التكنولوجيا هذه على نحو متزايد في الشركات متعددة الجنسيات التي تنشر ما تحققه من تطور في جميع أنحاء العالم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تحقق تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة مكاسب كبيرة في الإنتاجية لاقتصاد ما إذا ما تعرفت الشركات المحلية على التكنولوجيات الجديدة أو نقلت ممارسات إدارية وتنظيمية جديدة. ولزيادة الإنتاجية، تحاول كثير من الحكومات بالتالي اجتذاب الاستثمار الأجنبي، بوسائل بما في ذلك من خلال السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق.

غير أن بعض هذه السياسات يتسم بقدر كبير من عدم الفعالية والكفاءة. فعلى سبيل المثال، تقدم بلدان كثيرة حوافز ضريبية سخية للمستثمرين متعددي الجنسيات، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الإعفاءات الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة. إلا أن المستثمرين أفادوا، في سياق دراسة استقصائية، بأنه لم يكن لهذه الحوافز سوى تأثير محدود نسبيا على اختيارهم لموقع الاستثمار — وهو رأي تدعمه الأدلة التجريبية.

وما يهم حقا هو وجود مؤسسات قوية ونظام قانوني يمكن التنبؤ به. كما أن الشركات المحلية لا تستفيد من الاستثمار الأجنبي إلا في حالة وجود قاعدة قوية لرأس المال البشري في البلد — بعبارة أخرى فالناس بوسعهم استيعاب المعرفة المستوردة. وهناك ارتباط إيجابي كبير بين مكاسب الإنتاجية المحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات رأس المال البشري، التي تقيس قدرة البلدان على تنمية وتطوير ونشر المواهب من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم، سيكون من الأفضل للحكومات أن توجه الإيرادات المنفقة حاليا على الحوافز الضريبية سيئة التصميم نحو التعليم. وقد فهمت الصين ذلك جيدا عندما ألغت العديد من الحوافز الضريبية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تدريجي في عام 2008 كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا للضرائب المفروضة على دخل الشركات، وضخت بدلا من ذلك الأموال في مجالي التعليم والبحث من أجل بناء قاعدة قوية من رأس المال البشري تستطيع استيعاب المعرفة الأجنبية.

إلغاء الضرائب المفروضة على «النجاح»

ينشأ كثير من الابتكارات الجوهرية من الأعمال الحرة الجديدة التي ليس لها أي اهتمام بالتكنولوجيات القائمة. وبالتالي، تعتمد وتيرة الابتكار اعتمادا بالغ الأهمية على عملية كفاءة تنطوي على الدخل في مشاريع الأعمال الحرة ونموها والخروج منها — وهي عملية تعوقها الإجراءات البيروقراطية والقيود المالية والعوائق الضريبية.

وتشير الأدلة بالفعل إلى أن ارتفاع الضرائب على دخل الشركات يمثل عيبا على ريادة الأعمال الحرة وبالتالي كبح نمو الإنتاجية. وتحاول الحكومات في بعض البلدان تعويض هذا التشوه الضريبي بتوفير حوافز